### قانون قدّمه هايف والملا والرومي والعنجري والطبطبائي

# 5 نواب يقترحون إنشاء هيئة عامة للعناية بطباعة ونشر القرآن والسنة

عبدالله الرومي

محمد هايف

صالح الملا

قدم النواب محمد هايف وصالح الملا وعبدالله الرومي وعبدالرحمن العنجري ود.وليد الطبطبائي اقتراحا بقانون، بشأن إنشاء الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما، وجاء في القانون:

**مادة 1**

تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى «الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما»، يشرف عليها وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، ويعبر عنه في المواد التالية بالوزير المختص.

**مادة 2**

تكون للهيئة ميزانية ملحقة بالميزانية العامة لدولة.

**مادة 3**

تتكون الموارد المالية للهيئة مما يخصص لها في ميزانية الدولة سنويا، ومن التبرعات والهبات والعطايا والوصايا وريع الأموال الموقوفة التي يقرر مجلس الإدارة قبولها.

**مادة 4**

تهدف الهيئة إلى:
العناية بعلوم القرآن الكريم، والعناية بالسنة النبوية، والعناية بالبحوث والدراسات الإسلامية، والوفاء باحتياجات المسلمين داخل الكويت وخارجها من الإصدارات الإسلامية.

**مادة 5**

للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها ما يلي:
طباعة المصحف الشريف بالروايات المشهورة وتسجيل تلاوة القرآن الكريم بالروايات المشهورة وترجمة معاني القرآن الكريم وتفسيره الى مختلف اللغات وترجمة السنة النبوية الى مختلف اللغات ونشر إصدارات الهيئة وجهودها على شبكة الإنترنت العالمية وإنتاج إصدارات الهيئة المطبوعة والمرتلة بمختلف الروايات المشهورة بأعلى مستويات الدقة مع ما يتطلبه ذلك من إعداد ومراجعة علمية وخدمة القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة من خلال إصدارات الهيئة بمختلف اللغات وإجراء الدراسات المتعلقة بأهداف الهيئة وإصدار مجلة علمية إسلامية محكمة وتوزيع إصدارات الهيئة على المسلمين في مختلف أنحاء العالم وتطوير أعمال الهيئة بما يتناسب مع أنشطتها المتعددة وتبادل الزيارات مع الجهات المختصة وتنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية والحلقات النقاشية ذات العلاقة بأهداف الهيئة وتدريب الموظفين داخل الهيئة وخارجها بما يحقق أهداف الهيئة، وتنظيم دورات تجويدية لحفظ كتاب الله الكريم وسنة نبيه وجمع الأعمال التي من شأنها تحقيق أغراضها والنهوض بها.

**مادة 6**

يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل برئاسة الوزير المختص وعضوية 8 أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة يعينهم مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد، ويحدد مجلس الوزراء مكافآتهم.
ويصدر قرار من رئيس مجلس الإدارة بنظام العمل بالمجلس والأغلبية اللازمة لصحة انعقاده وإصدار قراراته، وللمجلس ان يفوض المدير العام في بعض اختصاصاته.
ويصدر قرار من رئيس مجلس الإدارة بنظام العمل بالمجلس والأغلبية اللازمة لصحة انعقاده وإصدار قراراته، وللمجلس أن يفوض المدير العام في بعض اختصاصاته.

**مادة 7**

مجلس الإدارة هو السلطة المهيمنة على شؤون الهيئة وتصريف أمورها، وله ان يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله وفقا لأحكام هذا القانون وله على الأخص:
إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والفنية للهيئة وذلك بالاستثناء من القواعد والنظم الحكومية وإصدار اللوائح المتعلقة بتعيين الموظفين بالهيئة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم بالاستثناء من القواعد والنظم الحكومية، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادتين 5 و38 من قانون الخدمة المدنية المشار إليه والموافقة على أي إصدار تصدره الهيئة او تشارك في إصداره مع عدم الإخلال بأحكام قانون المطبوعات والنشر المشار إليه والنظر فيما يرى الوزير المختص عرضه على المجلس من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة ومناقشة مشروع الميزانية السنوية وحسابها الختامي قبل العرض على الجهات المختصة وقبول او رفض التبرعات والهبات والعطايا والوصايا.

**مادة 8**

يكون للهيئة مدير عام يصدر بتعيينه مرسوم بناء على عرض الوزير المختص ويتولى إدارتها وتصريف شؤونها ويملك التوقيع عنها في المسائل الداخلة في اختصاصه طبقا للوائح والقرارات التي يصدرها مجلس الإدارة، ويمثل الهيئة أمام القضاء وفي علاقاتها بالغير ويجوز ان يكون له نائب أو أكثر.

**مادة 9**

يؤول مركز الكويت للقرآن الكريم وعلومه والإدارات ذات الصلة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الى الهيئة وفقا لما يقرره مجلس الوزراء.

**مادة 10**

يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون بناء على اقتراح مجلس الإدارة كما يصدر سائر القرارات اللازمة لتنفيذه.

**مادة 11**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

# العبدالهادي يسأل العفاسي عن المخالفات المالية والإدارية في اتحاد الجمعيات التعاونية

ناجي العبدالهادي

وجه النائب ناجي العبدالهادي سؤالا لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل د.محمد العفاسي اكد فيه ان رئيس لجنة مراقبة الاسعار في اتحاد الجمعيات التعاونية سعد القويع ومقرر اللجنة رياض العدساني انسحبا من اللجنة ويرجع ذلك الى ما يلي: ما يتم اعتماده وتسعيره فقط منتجات الشركات التي لديها وكالات تجارية وعدم الدقة في تسعير المنتجات الجديدة حيث ان هناك منتجات في الاسواق اقل ثمنا ومن نفس بلد المنشأ وذات حجم العبوة الا ان تكلفتها تقل بكثير عن الجمعيات التعاونية بما يعادل 30٪ ولا يوجد عدد كاف من المفتشين للرقابة على اسعار اربع وخمسين جمعية تعاونية حيث ان عدد المفتشين العاملين على الرقابة ثلاثة فقط، كما ان لجنة مراقبة الاسعار لم تحقق الاهداف التي انشئت من اجلها وبعض الجمعيات التعاونية قامت بزيادة الاسعار دون الالتفات الى تعاميم الاتحاد ومخالفة قرارات لجنة الاسعار ولم تتخذ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الاجراءات اللازمة لمحاسبة الجمعيات المخالفة او تفعيل دور لجنة مراقبة الاسعار وتفعيل قانون التعاون.
وتساءل: ما مدى صحة اسباب انسحاب رئيس ومقرر لجنة مراقبة الاسعار في اتحاد الجمعيات التعاونية المشار اليه؟ وما الاجراءات التي اتخذتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لمعالجة هذه المشكلة ولتفعيل دور لجنة مراقبة الاسعار؟ وما الاجراءات التي اتخذتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتفعيل دور الجمعيات التعاونية ومتابعة نشاطها ومدى تحقيق اهدافها وخاصة تخفيض الاسعار؟
وما المخالفات المالية والادارية والتعاونية وما اجراءات تصحيحها وهل يتم اعتماد وتسعير منتجات الشركات التي لديها وكالات تجارية فقط؟ ولِمَ يتم التجاهل المتعمد من قبل اتحاد الجمعيات التعاونية بالرد على استفسارات الجمعيات التعاونية؟
ووجه العبدالهادي سؤالا لوزير النفط ووزير الاعلام الشيخ احمد العبدالله اكد فيه ان مؤسسة البترول الكويتية ادخلت تغييرات رئيسية على سلم الرواتب والمزايا في عام 2003 لتساوي الدرجات مع المسميات الوظيفية الجديدة في المؤسسة وجميع الشركات التابعة لها ليكون سلم الرواتب موحدا لجميع الوظائف بالشركات دون استثناء، وقد منح المدير اعلى مسمى وظيفي على الدرجة 19 ورئيس الدائرة – الفريق الدرجة 18، ومنذ ذلك التاريخ ظلت الدرجة 20 شاغرة في معظم الشركات حتى تاريخ 2010/1/10 وخلال اجتماع مؤسسة البترول الكويتية تم اتخاذ قرار منح الدرجة 20 للمديرين.
وطلب تزويده بمحضر اجتماع مجلس الادارة المنعقد بتاريخ 2010/1/10 وهل عملت دراسة للتقييم الوظيفي لدرجة 20 للسادة المديرين؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب، فيرجى تزويدي بنسخة من هذه الدراسة وخصوصا تلك التي عرضت اثناء اجتماع مجلس الادارة؟ وبنسخة من المسميات الوظيفية للسادة المديرين في كل من مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها وكذلك الدرجات التي تمنح بموجبها المسميات الوظيفية حسب الدراسة للتقييم الوظيفي؟ وهل اعطيت درجة الشخصية 20 للسادة المديرين الذين تم تصنيفهم على اساس الدرجة 19؟
وهل تم التصويت على الدرجة الشخصية 20 أثناء انعقاد اجتماع مجلس الادرة؟ يرجى تزويدي بنتيجة تصويت السادة اعضاء مجلس الادارة على الدرجة الشخصية وخصوصا نتيجة تصويت الرئيس التنفيذي للمؤسسة؟ لِمَ تم الاستغناء عن التقييم الوظيفي والتصويت على الغاء نتائجه بالمجلس؟ وهل هناك سابقة لمجلس الادارة بالتصويت ضد نتائج التقييم الوظيفي؟ ولماذا طلب الرئيس التنفيذي هذه الدراسة؟ ام صوت ضدها «التقييم الوظيفي»؟ وفي ظل صلاحيات مجلس ادارة المؤسسة وتوجه الرئيس التنفيذي بالتصويت ضد نتائج التقييم الوظيفي لماذا لم يعط رؤساء الدوائر والفرق والمنسقين الدرجة 19 كدرجة شخصية اسوة بزملائهم المديرين الذين منحوا الدرجة 20 بعد ان تم تقييم السلم الوظيفي على الدرجة 19؟
وتساءل: متى تم استحداث مسمى رئيس دائرة ورئيس فريق بكل شركة من الشركات النفطية؟ ومتى تم الغاء مسمى ناظر، وناظر عام، ونائب مدير بكل شركة؟ وما المسميات الوظيفية الجديدة التي تقلدها ساكنو الدرجات المذكورة؟ يرجى حصر جميع هذه الوظائف وفق سلم الدرجات الجديدة والقديمة بكل شركة من شركات مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها؟
وهل تم توزيع المهام الوظيفية والواجبات المنوطة بكل من وظيفة ناظر، وناظر عام، ونائب المدير الى رئيس دائرة ورئيس فريق؟

# الخالد: 16 بلاغاً كاذباً من خارج البلاد

### وصف هجمة بعض النواب عليها بأنها «غير عادلة»

قال وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد ان عدد البلاغات التي تلقتها الوزارة خلال الـ 6 اشهر الماضية بلغ 16 بلاغا.
جاء ذلك ردا على سؤال للنائب د.وليد الطبطبائي بشأن عدد البلاغات الكاذبة خلال الأشهر الـ 6 الماضية.
واكد الخالد ان الوزارة تقوم باتخاذ جميع الاجراءات القانونية عند ورود اي بلاغ عن طريق القيام بالتحريات اللازمة لتحديد مصدر البلاغ ومقدمه واتخاذ ما يلزم لضبط مرتكبيه وفقا لاحكام القانون ثم احالتهم لجهة الاختصاص حيث ان الجهة المعنية بالوزارة تقوم بجهد متميز في سبيل الكشف عن حقيقة تلك البلاغات للوصول الى مصدرها او الكشف عن مرتكبيها مستخدمة في ذلك احدث التقنيات، مضيفا: بلغ عدد البلاغات خلال الستة الاشهر الماضية 16 بلاغا، علاوة على بلاغات كاذبة «بوجود قنبلة في المدرسة الاهلية بمنطقة الفروانية ووجود حريق بمدرسة النهضة بمنطقة خيطان ووجود ارهابيين في مدرسة الفجر الجديد بمنطقة جليب الشيوخ».
وعن الاشخاص والجهات التي تقف وراء ارتكاب كل بلاغ، قال: قد اسفرت جهود الجهات المعنية بالوزارة عن الوقوف على مرتكب بعض البلاغات الكاذبة «مركز سلطان، فندق الشيراتون ـ مطعم جوي ماركت، السفارة الفلبينية ـ فندق روتانا المنشر ـ مطعم بيبيس، مطار الكويت الدولي بشأن مقهى ستار بوكس ومحل دبنهامز وصيدلية المطار» حيث تبين ان هذه البلاغات كانت من خارج البلاد، وان مرتكبها يدعى «اورلاندتيرنير» وهو «اميركي الجنسية»، كما اسفرت عن تحديد مصدر مقدمي معظم تلك البلاغات واتخاذ الاجراءات القانونية ضدهم ومنها على سبيل المثال «بلاغ عن وجود قنبلة في المدرسة الاهلية بمنطقة الفروانية وبلاغ عن وجود قنبلة في الكلية الاسترالية بمنطقة ابوحليفة، وبلاغ عن وجود حريق بمدرسة النهضة بمنطقة خيطان ووجود ارهابيين في مدرسة الفجر الجديد بمنطقة جليب الشيوخ» حيث تم ضبط الجناة واحالتهم الى جهة الاختصاص.
وفيما يلي بيان بالـ 16 بلاغا الكاذبة خلال الـ 6 أشهر الماضية:

| | | |
|---|---|---|
| 2009/8/21 | مطار الكويت الدولي | الطائرات القادمة من السعودية | كتاب من الادارة العامة للمطار |
| 2009/8/31 | السالمية | مواقف سوق سيتي سنتر | كتاب من مديرية أمن حولي |
| 2009/9/21 | مطار الكويت الدولي | طائرة الخطوط الجوية الوطنية | كتاب من الادارة العامة للمطار |
| 2009/11/2 | السالمية | المدرسة الاهلية الخاصة | كتاب من مديرية أمن الفروانية |
| 2010/1/11 | شرق | مبنى البورصة | بلاغ رقم 787322 |
| 2010/1/17 | ابوحليفة | كلية بوكسهل | بلاغ رقم 791074 |
| 2010/1/21 | صناعية الجهراء | محل العيار والعساكر | بلاغ رقم 7948740 |
| 2010/1/30 | السالمية | مجمع ليلى غاليري | بلاغ رقم 801322 |
| 2010/2/8 | السالمية | مركز سلطان | بلاغ رقم 806762 |
| 2010/2/13 | العاصمة | فندق الشيراتون | بلاغ رقم 810041 |
| 2010/2/14 | السالمية | مطعم جوني ركت | بلاغ رقم 810976 |
| 2010/2/15 | الجابرية | السفارة الفلبينية | بلاغ رقم 811234 |
| 2010/2/16 | الفحيحيل | فندق روتانا المنشر | كتاب من عمليات الاحمدي بلاغ رقم 811994 |
| 2010/2/17 | السالمية | بيت لوزان | بلاغ رقم 812959 |
| 2010/2/19 | ابوحليفة | مطعم بيبسي بيتزا | بلاغ رقم 814114 |
| 2010/2/19 | مطار الكويت الدولي | مقهى ستار بوكس ومحل دبنهامز وصيدلية المطار | كتاب من الادارة العامة لأمن المطار |

# العنجري: قضية التلوث في «أم الهيمان» فنية وعلمية بحتة والسياسة بريئة منها

عبد الرحمن العنجري

أكد رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي ان الاتحاد بذل على مدى الأشهر السابقة مساعيه وجهوده لمنع ووقف التعسف والظلم الذي عانته المصانع المملوكة للقطاع الخاص والكائنة في منطقة الشعيبة الصناعية جراء الضغوط السياسية التي استهدفتها دون عدالة أو الأخذ بأي اعتبار للتبعات الاقتصادية أو الخسائر المادية التي نجمت عنها مثل هذه الضغوط.
وأكد الخرافي في المؤتمر الصحافي الذي عقد أول من امس في مقر الاتحاد ان هذه الحملة على الصناعة الوطنية وهي احد أعمدة الاقتصاد الوطني لم تشف غليل البعض من أعضاء مجلس الأمة فتجددت الهجمة مرة أخرى على المصانع الكائنة في منطقة الشعيبة دافعة الحكومة إلى إغلاق تلك المصانع بشكل نهائي، ولم يتوان هؤلاء النواب في التلويح من جديد باستجواب سمو رئيس مجلس الوزراء وهي الأداة التي طالما تم استخدامها للحصول على مكاسب غير عادلة ولا منصفة، وبغض النظر عما تسفر عنه النتائج المترتبة على ذلك من أضرار تنموية واقتصادية.
وأضاف ان الأضرار الجسيمة التي وقعت وستتفاقم على كاهل المستثمرين في تلك المنطقة ليست بالهينة أو البسيطة، فمن ذلك التعرض لمخاطر التعثر في سداد القروض وكذلك الإخلال بالتعاقدات التي تمت مع الغير سواء من الموردين أو العملاء المتعاملين مع تلك المصانع، ناهيك عن التزام المستثمر تجاه الموظفين العاملين لديه.
وأشار الى ان الكرة قد انتقلت من جديد إلى ملعب المجلس الأعلى للبيئة الذي سيجتمع اليوم لاتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع وتحديد مستقبل ومصير المصانع المعنية بالقرار، لافتا الى انه على هذا المجلس ان يدرس الموضوع بعناية ودقه آخذا بعين الاعتبار التبعات التي ستترتب على ما سيتخذه من توجه، كما ان على المجلس ألا يتأثر بالتهديدات والضغوط التي تمارس من قبل البعض والغرض منها الدفع الى مسار غير محمودة عقباه.
وأكد الخرافي ان الاتحاد يذكر ان الهيئة العامة للبيئة كانت قد اتخذت قرارات بشأن العديد من المصانع وألزمتها بالعديد من الإجراءات والقيام بتنفيذ واستيفاء بعض المتطلبات البيئية. وقامت تلك المصانع بتلبية جميع ما طلب منها ومن ذلك التعاقد مع مكاتب استشارية بيئية متخصصة تقوم بإعداد دراسات المردود البيئي والمساهمة في الإشراف على تركيب أي وحدات تساعد على السيطرة على أي انبعاثات داعيا الى انه من الأحرى التريث ومنح تلك المصانع المهلة والوقت الذي تستحقه لاستكمال الوفاء بمتطلبات الهيئة العامة للبيئة، ومن ثم النظر في النتائج بعد هذه المهلة.
وذكر ان اتحاد الصناعات الكويتية أكد في مناسبات عديدة ان المصانع المعنية قد استوفت كل الموافقات المطلوبة من مؤسسات الدولة المختلفة قبل ان تقوم بتشغيل خطوط إنتاجها، وعلى ذلك فإن تلك المصانع يتوافر لديها الغطاء القانوني الكافي الذي يحمي مصالحها ويدرأ عنها أي أضرار تتعرض لها بشكل غير عادل أو منصف.
وزاد ان الهيئة العامة للبيئة قد أقرت بوجود انبعاثات لدى قطاع الصناعات النفطية التابع للحكومة ينبغي السيطرة عليها فإن إغلاق مصانع القطاع الخاص ما هو إلا حل جزئي للمشكلة، هذا بفرض انه تم إثبات وجود انبعاثات ضارة تصدر من تلك المصانع. إذ ان المشكلة ستعود إلى نقطة البداية وسيجد دعاة إغلاق المصانع الراغبين في كسب ود الشارع أنفسهم أمام المشكلة نفسها وهي استمرار وجود انبعاثات بالمنطقة.
وشدد الخرافي على ان اتحاد الصناعات يرى ان تقرير لجنة شؤون البيئة لدى مجلس الأمة والمتضمن التوصية بأن تقوم الحكومة بالاستعانة بشركة معتمدة ومحايدة سواء محلية أو خارجية متخصصة في شؤون البيئة لإعداد دراسة محايدة بهدف النأي بهذه القضية عن الضغوط السياسية التي طالتها هي توصية صائبة وخطوة في الطريق الصحيح لضمان تطبيق القوانين على الجميع، وقد حققت ما يأمله الصناعيون في جانب تحري الموضوعية والحيادية والشمولية في بحث الانبعاثات في المنطقة الجنوبية من البلاد، والنأي بالمستثمرين الصناعيين عن هاجس أن يكونوا ضحية التجاذبات السياسية ويقلل من حجم الإرباك وعدم الوضوح الذي أصاب الساحة الصناعية في الفترة الأخيرة.
وأكد الخرافي انه بلا شك ان الاهتمام بالجانب البيئي وصحة المواطنين يعد أمرا مسلما به ولا تجوز المساومة أو المزايدة عليه، وبناء على ذلك تبذل المصانع قصارى جهودها في تطبيق المعايير البيئية المرعية املا في أن يتم تبني بقية المطالب العادلة للمصانع الوطنية والمتمثلة في تفعيل عمل جهة للتظلم من القرارات المتخذة ضد المصانع مع إعطاء مهلة للمصانع لتنفيذ المتطلبات البيئية التي فرضت عليها وذلك في برنامج زمني مناسب.

**ركائز أساسية**

وقال عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات خالد عبدالغني اننا نجلس الآن لتشييع بعض المصانع بسبب الاوضاع السياسية التي لا ناقة لنا فيها ولا جمل ونحن مستثمرون آمنا بهذه الصناعة واستثمرنا فيها ليكون لدينا قطاع صناعي في الكويت خاصة الخطة الخمسية اعتمدت على القطاع الخاص الصناعي لكي يستوعب مخرجات التعليم لتخفيض جزء من الباب الأول من الميزانية.
وأضاف ان القطاع الصناعي يعد احد ركائز الأساسية لكنه أصبح للأسف الحلقة الأضعف في هذه القضية التي أمامنا في تلوث وانبعاثات التي أكدت التقارير التي أعدها خبراء البيئة ان مصدرها الأساسي هو قطاع البترول بسبب المصافي والبحيرات النفطية وحفر الردم.
وأشار عبدالغني الى انه بعد ان تم اتخاذ قرار بسحب تراخيص مصنعين او ثلاثة هما أساس المشكلة فنحن معهم لكن لأنهم غير قادرين على القطاع العام فمارسوا الضغوطات على القطاع الخاص الصناعي لكي يتم ارضاء السياسيين حيث يوجد مطلب خفي وراء هذه الضغوطات لكي يمارسوها على الحكومة للحصول على مكاسب غير ذلك.
وطالب عبدالغني ان يقوم مجلس الأمة باعتباره منبرا يدافع عن المواطنين ونحن معهم بالقضاء على المشكلة لكن لا نكون نحن الضحية ولذا نطلب العدالة من أعضاء المجلس.

**التلوث في أم الهيمان**

واوضح النائب عبدالرحمن العنجري ان قضية التلوث في ام الهيمان او في الكويت كلها كدولة هي قضية فنية علمية بحتة وليست قضية سياسية، خاصة انه في العام 1996 صدر قرار حكومي بأن مدينة ام الهيمان لا تصلح للسكن او تكون مدينة، وبالتالي كانت هناك توصية حكومية ـ حكومية، لافتا الى انه منذ اكتشاف النفط في الكويت وأصبحت الشعيبة والأحمدي منطقتين للصناعية النفطية ترتب على ذلك حدوث انبعاثات وتلوث، لكن مع التطور التكنولوجي تراجعت نسب التلوث بعد ذلك ظهرت مدينة ام الهيمان السكنية.
ووجه العنجري رسالة لأهل أم الهيمان مؤكدا أننا نخاف عليكم ومعكم ونحن نمثل أهل الكويت جميعا لأننا وطن واحد لا يتجزأ ولكن تبقى قضية اننا لو أغلقنا مصانع ام الهيمان هل سنقضي على التلوث، خاصة انه لا توجد دراسات متخصصة في ذلك رغم ان المنطقة توجد بها بحيرات نفطية ظهرت بعد العدوان العراقي الغاشم وتقدر ب60 كيلومترا وهي قريبة من أم الهيمان والقرين والأحمدي وهي احد الأسباب الرئيسية للانبعاثات والمشاكل البيئة في الكويت، مشير إلى المجلس الاعلى للبيئة والهيئة العامة للبيئة تعلم ذلك لان الأمم المتحدة قدمت نحو 2,2 مليار دولار كتعويضات عن ذلك، خاصة ان آثارها سلبية على الجو والبر والمياه الجوفية.
وأشار العنجري إلى ان قرار إغلاق المصانع تم بناء على ضغوطات سياسية «لجبر خواطر الغير» نتيجة ابتزاز سياسي من بعض النواب، مؤكدا «إننا نبحث عن الحقيقة من خلال الاستعانة بشركة عالمية متخصصة لإعداد دراسات فنية وعلمية متخصصة ولتحديد المخاطر بعيدا عن الضغوطات السياسية.

# الحويلة يشيد بإجراءات المحمد تجاه التلوث في منطقة أم الهيمان

د.محمد الحويلة

أشاد مراقب مجلس الامة النائب د.محمد الحويلة بالخطوات التي امر بها سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد تجاه قضية التلوث في ام الهيمان والتي اثمرت اغلاق عدة مصانع مخالفة اغلاقا مؤقتا بشكل مبدئي اضافة الى اجراء مسح صحي شامل لاهالي المنطقة للوقوف على طبيعة الأمراض التي تعرضوا لها جراء هذا التلوث.
كما اشاد الحويلة بتعليمات النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الاعلى للبيئة بشأن مخالفة اي مصنع لا يحترم الشروط والاجراءات البيئية، وفي هذا الصدد ذكر الحويلة بأن الشيخ جابر المبارك قد اجتمع مع اعضاء لجنة الشؤون البيئية بمجلس الامة وبعض نواب الدائرة الخامسة على هامش الجلسة الاخيرة لمجلس الامة وقد وعدهم بالنظر في كل المخالفات المرفوعة له من الهيئة العامة للبيئة وذلك خلال الاجتماع الذي سيعقده المجلس الاعلى للبيئة يوم الخميس المقبل، وسيتم فيه اتخاذ اجراءات رادعة للمصانع المخالفة وسحب التراخيص من بعضها والتي تساهم بشكل سلبي في التلوث بالمنطقة، اضافة الى احالتها للنيابة، علما باننا سنقوم برصد تلك القرارات وتقييمها ومتابعتها. وطالب الحويلة بتفعيل كل اللوائح وقرارات الهيئة العامة للصناعة بشأن أي مصنع يخالف الاشتراطات البيئية وأولها سحب ترخيص تلك المصانع. واضاف الحويلة ان لجنة البيئة قد انتهت اخيرا من مراجعة مشروع القانون الخاص بحماية البيئة والذي يشمل العديد من العقوبات والصلاحيات الممنوحة للقائمين على البيئة لتطبيق القانون بكل صراحة وحزم وسنطلب عرض هذا القانون على مجلس الامة بصفة الاستعجال، وفيما يتعلق باللجنة البيئية التطوعية لأم الهيمان اشاد الحويلة بالدور الذي يقوم به اعضاؤها وذكر أنه من المساندين له وقد تبنى العديد من الاقتراحات والاسئلة البرلمانية التي طرحها عليه، وهم يعلمون ان هذه المشكلة ليست وليدة اليوم بل وليدة عقدين من الزمان واكثر، وعندما وفقنا الله بعضوية المجلس في 2008 كان الهم البيئي من اهم أولوياتنا وقد سعينا بكل الوسائل لتحريك هذا الملف الانساني المهم وكانت لنا عدة خطوات ايجابية للحد من هذا التلوث بالتعاون مع النواب واعضاء اللجنة التطوعية اضافة الى اهالي المنطقة والمهتمين بالشأن البيئي، وسنظل نتابع وبشكل مكثف ودائم هذا الملف ونرصد بكل دقة الاجراءات الحكومية تجاهه ونقوم بتقييمها حتى نضمن الحياة الكريمة لاهالي «أم الهيمان» وجميع مناطق الكويت بشكل عام. واختتم الحويلة تصريحه برسالة وجهها لكل من يحاول التشكيك بجهوده وعمله الدؤوب تجاه قضية التلوث في «أم الهيمان» وقال لا تزايدوا علينا وما نقوم به هو احساس بالمسؤولية تجاه الله سبحانه تعالى بالمقام الأول وتجاه أهلنا ووطنا، ونذكرهم بالآية الكريمة (فأما الزبد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض).
من جانب آخر اكد مقرر لجنة دراسة الظواهر السلبية بالمجتمع بمجلس الأمة النائب د.محمد الحويلة بأن الاقتراح بقانون الذي اقرته اللجنة بشأن المعاكسات التي يتعرض لها البعض في الاسواق او الاماكن العامة وغيرها جاء ليضع حدا للممارسات الدخيلة على مجتمعنا التي اصبحت وللاسف الشديد ظاهرة سلبية نراها في كثير من الاسواق والاماكن العامة.
وشدد الحويلة على دور الأسرة في المقام الاول في غرس العادات الحميدة في نفوس الأبناء لتكون كالسور الواقي لابنائنا من تلك التصرفات والسلوك المشين، واشاد بدور وزارة الداخلية سواء أثناء مناقشة الاقتراح بقانون داخل اللجنة او دورها الذي تقوم به للحد من تلك الممارسات الخاطئة.

### قانون «المعاكسات» يضع حداً للممارسات الدخيلة